

الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2008-2017)

آسيا سعدان^{1*} سعاد شعبانية²

1. جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر

2. جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر

The general budget in Algeria is subject to fluctuations in the petroleum fiscal (2017 - 2008)

Saadane.Assia & Soad Chaabaniya

University of Galma, Algeria

تاريخ الاستلام: 2018/07/23 تاريخ المراجعة: 2018/08/14 تاريخ القبول: 2018/12/30

ملخص:

ترتكز الجزائر في تغطية إيرادات الميزانية العامة على الجباية التي تتكون من موردين أساسيين هما الجباية العادية والجباية البترولية، إلا أن مساهمة هذه الأخيرة في الإيرادات العامة للميزانية تتعدى تلك المتعلقة بنظيرتها العادية، ما جعل الميزانية العامة للجزائر مرتبطة بعوامل تخرج عن نطاق التحكم بها مثل أسعار البترول، استقرار الأسواق العالمية، الظروف المناخية وغيرها. ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تقلبات الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2008 - 2017 وعلى مكوناتها الأساسية، وقد توصلنا إلى وجود ارتباط قوي بين الجباية البترولية ووضع الميزانية العامة إذ تم تسجيل اختلالات كبيرة في هذه الأخيرة نتيجة تراجع الجباية البترولية.

الكلمات المفتاحية: جباية بترولية؛ ميزانية عامة؛ نفقات عامة؛ إيرادات عامة.

تصنيف JEL: E62, H20, H62

Abstract:

Algeria's state budget incomes are based on fiscals that consist of two majors suppliers: regular fiscal and petroleum one. The outcome of this latter exceeds its regular contribution in the general income which made Algeria's overall budget conditioned by several out of control factors such as petroleum prices, global market stability, climatic conditions ...etc

In this context, the study aims to highlight the impact of the fluctuations in petroleum fiscal on the balance of Algeria's state budget during the period of 2008-2017 and also on its basic components, a strong correlation has been distinguished between petroleum fiscal and the state budget situation, after it has registered a major imbalance seen in the latter as result of declining oil collection.

Keywords: petroleum fiscal; general budget; general expense; general income.

Jel Classification Codes : E62, H20, H62

I- تمهيد:

يعد البترول من أهم مصادر الطاقة في العالم إلا أنه سلاح ذو حدين، فهو نعمة ونقمة على الدول، نعمة على الدول المصدرة له ونقمة على الدول المستوردة له، ولكن هذه النعمة قد تتحول إلى نقمة في حال انخفاض أسعاره واعتماد الدولة الكلي عليه واعتباره المصدر الرئيسي للتمويل.

وباعتبار الجزائر من الدول الأقل تنوعا في اقتصادها فهي تعتمد بشكل أساسي على قطاع النفط وعلى عوائده في تمويل الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، كما أصبحت عوائده تمثل حجر الأساس الذي يتم بناء على قيمته رسم السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، التي تعد الميزانية العامة من أهم مكوناتها.

تعتبر الميزانية العامة المرآة التي تعكس الوضعية الاقتصادية والتي تمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، وارتبط تمويلها في الجزائر بالجباية البترولية لاسيما في أعقاب الارتفاع الكبير في أسعار البترول بعد حرب الخليج والذي انعكس إيجابيا على مكوناتها.

1. إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:**كيف أثرت تقلبات الجباية البترولية على الميزانية العامة في الجزائر؟****2. فرضيات الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- أدى تضايق النفقات العامة إلى تسجيل عجز في الميزانية العامة للجزائر خلال 2008-2017.
- تعتبر الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة.
- توجد علاقة طردية بين وضعية الميزانية العامة وقيمة الجباية البترولية.

3. أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها أولا من معالجتها لموضوع جد حساس وهو وضعية الميزانية العامة للجزائر باعتبارها تعكس إلى حد بعيد سلامة السياسة المالية المتبعة، وثانيا لمعالجتها لأحد أهم المواضيع التي باتت تؤرق السلطات الجزائرية ألا وهي الاعتماد المفرط على العوائد البترولية في تمويل الاقتصاد، لاسيما ما يتعلق منها بالجباية البترولية ومساهمتها الكبيرة في تدعيم الإيرادات العامة.

4. الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع أو إحدى متغير في الدراسة وربطه بمتغير الدراسة مع اختلاف منهج الدراسة المستخدم، ومن بين أهم الدراسات نجد:

♦ **دراسة (فاطمة ساجي، 2017)** بعنوان **فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة:** ركزت هذه الدراسة على تحديد الإطار النظري لكل من الميزانية العامة والجباية والإصلاحات الجبائية في الجزائر إلى جانب تحليل مساهمة الجباية العادية والبترولية في تمويل الميزانية العامة وتوصلت الدراسة إلى أن الجباية البترولية تحتل الصدارة في قائمة الميزانية العامة، وإلى محاولة السلطات إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية.

♦ **دراسة (عبد الحميد قجاتي، عبد الوحيد صرارمة، 2016)** بعنوان **محددات الجباية البترولية في الجزائر:** دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2014): ولقد اهتمت هذه الدراسة بتحليل الجباية البترولية في الجزائر نظريا من حيث الإطار القانوني والمحددات التي تتحكم فيها، إلى جانب دراسة قياسية لمحددات الجباية البترولية خلال الفترة 1980-2014 وخلصت الدراسة إلى ارتباط الجباية البترولية بعدة متغيرات أهمها: أسعار النفط، سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والصادرات البترولية.

♦ دراسة (جميلة قنادزة، 2011) بعنوان الجباية البترولية في الجزائر: تناولت الدراسة البحث في الجانب النظري لكل من الإيرادات العامة بما فيها الجباية البترولية، كما ركزت على دراسة الجباية البترولية في الجزائر وعرض مساهمتها في النشاط الاقتصادي خاصة الميزانية العامة وتوصلت إلى نتيجة مفادها الاعتماد المطلق للاقتصاد الوطني على قطاع البترول مما أثر سلبا على استقراره إثر الصدمات التي سجلها هذا القطاع.

5. **منهج الدراسة:** قصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي عند جمع المعلومات من خلال البحث المكتبي القائم على الاستعانة بالمراجع المتنوعة كالكتب، المجالات الاقتصادية، والبحوث الأكاديمية والتقارير المنشورة من قبل مواقع الإنترنت للحصول على المعطيات الرقمية في شكل سلاسل زمنية غطت الفترة 2008-2017 والمتوفرة أساسا بوزارة المالية وتنظيمها في شكل جداول وأشكال بيانية وتحليلها.

6. الإطار النظري للجباية البترولية:

1.6 مفهوم الجباية البترولية وخصائصها:

توجد مفاهيم عديدة للجباية البترولية إلا أنها تصب في معظمها في نفس المفهوم، حيث تعرف على أنها كافة الحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى التي تدفع للدولة المالكة لحقول النفط مقابل حق استكشاف واستغلال حقوقها من قبل الشركات النفطية¹.

كما تعرف على أنها الضرائب التي تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الراضي التي هي ملك للدولة².

وتتمثل الخصائص الأساسية للجباية البترولية فيما يلي³:

♦ **احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة:** وتمثل هذه العوائد الريعية وعاء ضريبيا جذابا بصفة خاصة على أساس الكفاءة وعلى أساس العدالة كذلك إذا كانت ستعود، كما هو الحال في الغالب، على الأجانب.

♦ **انتشار عدم اليقين:** بشكل واضح ولكن ليس فقط في أسعار السلع، ولا تتمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها، كما ينشأ قدر من عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا، وتكاليف المدخلات والخطر السياسي (والذي يتراوح بين المصادرة إلى التغييرات في النظم المالية العامة المستقبلية، بما في ذلك تلك التي قد تنجم عن المناخ والسياسات البيئية).

♦ **تفاوت المعلومات:** من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية مثلا من الحكومات المضيفة بالجوانب الفنية والتجارية لمشروع ما؛ في حين أن الحكومات المضيفة سوف تكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.

♦ **ارتفاع التكاليف الفارقة، وخلق مشاكل الاتساق الزمني:** عادة ما تتطوي مشاريع الصناعات الاستخراجية على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع. وعليه، فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف الفارقة. وحتى الحكومات التي لديها أحسن النوايا لديها حافز لتقديم شروط مالية عامة جذابة قبل بداية المشروع ولكن

بعد ذلك - بعدما يصبح الوعاء الضريبي أقل مرونة بشكل كبير - تعيد ضبط النظام بما يحقق مصالحها وإدراك المستثمرين لهذا الأمر يمكن أن يحد من الاستثمار (مشكلة تعطيل الاستثمار) وهو ما يضر بالجانبين.

♦ تترتب على المشاركة الواسعة للشركات متعددة الجنسيات في العديد من البلدان ... قضايا ضريبية معقدة (مع الشركات متعددة الجنسية والتي قد تكون أكثر خبرة من غالبية إدارات البلدان النامية) وحساسيات مرتبطة باقتسام المزايا من الموارد الوطنية.

♦ المشاركة الواسعة للمؤسسات المملوكة للدولة في بلدان أخرى، الأمر الذي قد يحد من قضايا تفاوت المعلومات، ولكنه أيضا يثير مخاوف بشأن كفاءة العمليات وتخصيص المسؤوليات الضريبية.

2.6 أنواع العجبة البترولية: يمكن تقسيم الضرائب المفروضة على البترول إلى:

♦ الضرائب المفروضة في مرحلة البحث: في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، ونميز في هذه المرحلة ضريبتين:

- ضريبة حق الدخول: يمنح للمستفيد من خلال إجراء مناقصة التسريح بالبحث⁴.
- ضريبة حق الإيجار: يدفعها صاحب التصريح بحسب الاستفادة، وظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى وهناك ثلاث طرق للدفع:

- الدفع الوحيد: أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة عند استلام المستفيد للتصريح؛

- الدفع سنويا: حسب المساحة المستغلة؛

- الدفع حسب المساحة: لكن لفترات مختلفة مثل الأرجنتين.

♦ الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: نميز في هذه الضرائب بين:

- الضريبة على الدخل: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب ضريبتها على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخل البترولية فقد تبنت نظاما جبايا خاصا بالمحروقات.

وتم العمل بمعدل 50% كنسبة للضريبة على الدخل بالنسبة لفرنزويلا سنة 1948، وفي سنة 1970 وبموجب اتفاقية طهران قدر المعدل بـ 55% ووصل إلى 85% بعد اجتماع وزراء الأوبك في ديسمبر 1974.

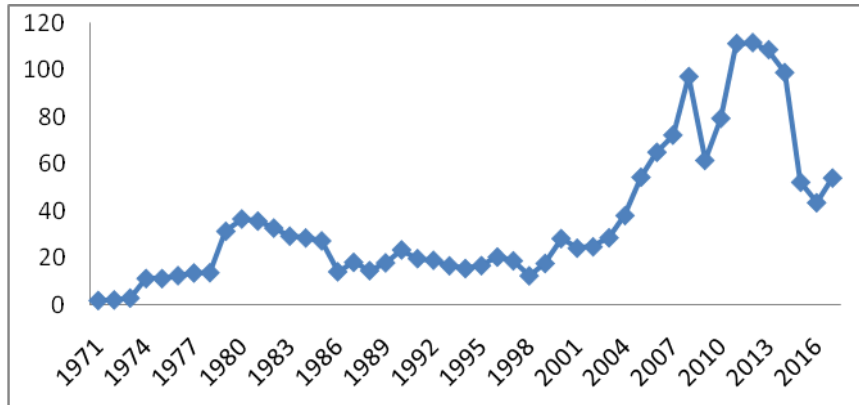
- حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بالطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما قد يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح في هذه المرحلة من الصناعات البترولية، والإيجار يكون سنويا، إما أن يكون ثابتا طول مرحلة الاستغلال، أو متزايدا حسب سقف الإنتاج السنوي، كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة، باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج⁵.

- الإتاوة أو الربح: هو عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية تلتزم الشركة صاحبة الاستفادة بأدائها إلى الدولة المتعاقدة عن كل وحدة إنتاج بترولي تحصل عليها، ويتم تحديد هذه الإتاوة على أساس مبلغ معين عن كل وحدة إنتاج أو على أساس نسبة مئوية من كمية الإنتاج⁶.

6.3 العوامل المؤثرة في تطور الجباية البترولية: ترتبط حصيلة الجباية البترولية بشكل أساسي بالعوائد البترولية لدى نجد أن العوامل التي تؤثر في هذه الأخيرة تؤثر في الحصيلة السنوية للجباية البترولية، وندرج أهم هذه العوامل في النقاط التالية:

♦ **أسعار البترول:** تملك أسعار البترول الخام تأثيرا حاسما في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية⁷، ويعود التذبذب في أسعار البترول بين الارتفاع والانخفاض لعدة أسباب، أهمها العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والعوامل الطبيعية... إلخ. تتمثل العوامل الاقتصادية في العرض والطلب أي كلما ارتفع حجم الطلب على البترول كلما ارتفعت أسعاره، وهذا يؤدي إلى ارتفاع حجم العائدات البترولية. والعكس صحيح، في حالة ارتفاع العرض. أما بالنسبة للعوامل السياسية فهي متمثلة بالتكتلات والاتفاقيات وغيرها التي تعمل على زيادة أو تخفيض الإنتاج البترولي لتحقيق التوازن السعري للبترول. والعوامل الطبيعية متمثلة بأجواء المناخ الذي يقضي إلى زيادة الطلب على البترول إذا كان المناخ ذو برودة شديدة وإن زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة أسعاره ومن ثم زيادة حجم العائدات النفطية، والعكس صحيح في حالة اعتدال المناخ⁸.

الشكل رقم 01: تطور أسعار البترول خلال الفترة 1970-2017



SOURCE: Board and executive team, *Statistical Review of World Energy*, 05-05-2018:
<https://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/excel/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2018-all-data.xlsx>

♦ **سعر الصرف:** تستخدم غالبية الدول الدولار كعملة رئيسية في تسوية معاملاتها التجارية، التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط، وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية أي أن القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدولار.

♦ **القرار السياسي:** أن للقرار السياسي تأثيرا أيضا على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال عام 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3,5 ملايين دولار.

♦ **الاحتياطات البترولية:** يعرف الاحتياطي البترولي على أنه كمية الثروة البترولية الموجودة تحت الأرض والمكتشفة، على ضوء المعلومات المتوافرة من عملية البحث في المنطقة موضوع الاستغلال مع إمكان استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوافرة والمتاحة.

ويعد حجم الاحتياطي البترولي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم العوائد البترولية، إذ أن اكتشاف احتياطيات بترولية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار البترول الخام، كذلك إن التوسعات التي تؤدي إلى إضافة احتياطيات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفة سابقاً ولم يتم استغلالها بالكامل من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد البترولية. أضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات بترولية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد البترولية.

♦ **الطاقة الإنتاجية:** تؤدي الطاقة الإنتاجية للبترول دوراً مهماً في التأثير في حجم العوائد البترولية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للبترول تنعكس إيجابياً أو سلبياً على حجم العوائد البترولية، إذ أن الطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حالياً والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فإن الإنتاج (العرض) في الصناعة البترولية يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة وطرح ما تحويه من نפט إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فإن ما يصيب السوق من شح أو وفرة في مدة معينة إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية⁹.

7. مدخل مفاهيمي للميزانية العامة:

1.7 مفهوم الميزانية العامة ومكوناتها:

يتميز مفهوم الميزانية العامة بقدر كبير من المرونة فهو يحدد وفقاً لدور الدولة وتوجهاتها ومستجداتها، وقد تعددت تعاريفها بناءً على ذلك، حيث تعرف:

الميزانية العامة هي وثيقة هامة يصادق عليها البرلمان تهدف إلى محاولة تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، إلى جانب الإيرادات الكفيلة بتغطية هذه النفقات عن فترة مستقبلية تقدر عادة بسنة¹⁰.

الميزانية العامة هي بيان تقديري لنفقات الحكومة وإيراداتها خلال فترة قادمة ومحددة من الزمن وإجازة هذا البيان من السلطة التشريعية المختصة¹¹.

♦ الميزانية العامة هي جدول الأرقام التي تتعلق بالاعتمادات المقدر إنفاقها والإيرادات المتوقع تحصيلها¹².

وتعرف أيضاً حسب المشرع الجزائري على أنها:

♦ "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"¹³.

♦ "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأس مال وترخص بها"¹⁴.

وتتكون الميزانية العامة من:

♦ **النفقات العامة:** تقوم الدولة بهدف إشباع الحاجات القطاع العائلي وتحقيق المنفعة العامة بصرف مبالغ مالية تدعى نفقات عامة سواء كان ذلك لإنتاج سلع وخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية كمساعدة الأسر محدودة الدخل بهدف إعادة توزيع الدخل الوطني وتصحيح

الاختلالات في الدخول أو من خلال الإعانات التي تقدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد أو بعض وحدات الاقتصاد الخاص. وتشمل النفقات العامة للجزائر مايلي¹⁵:

- نفقات التسيير: وتغطي هذه النفقات أربعة أبواب هي أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطات العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح والتدخلات العمومية.
- نفقات الاستثمار: تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الانمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاث أبواب هي الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، والنفقات الأخرى بالرأسمال.
- القروض والتسبيقات.

♦ **الإيرادات العامة:** وهي مصادر التمويل التي لا بد منها لتغطية النفقات العامة وبالتالي لتدبير الموارد المالية اللازمة للإنفاق العام، وتحصل الدولة على هذه الإيرادات أساسا من الدخل الوطني في حدود ما تسمح به المالية الوطنية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الطاقة لمواجهة متطلبات الإنفاق العام، وقد تعددت أنواع الإيرادات العامة إلا أن الجانب الأعظم منها يستمد من ثلاثة مصادر أساسية هي على التوالي إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة ومشروعاتها الاقتصادية بالإضافة إلى ما تحصل عليه من رسوم نظير تقديم الخدمات العامة ثم تأتي بعد ذلك الإيرادات السيادية وفي مقدمتها الضرائب أما المصدر الثالث فهو الائتمان ويمثل القروض المحلية والخارجية¹⁶، وتتضمن الموارد العامة للدولة في الجزائر:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات والهدايا والهبات؛
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة مع أرباح مؤسسا القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به¹⁷.

2.7 مبادئ الميزانية العامة:

يخضع إعداد الموازنة العامة إلى مجموعة من المبادئ يمكن توضيحها في مايلي:

- ♦ **مبدأ السنوية:** تعد تقديرات الميزانية العامة للدولة لفترة زمنية محددة تكون غالبا سنة، والسبب في اختيار المدة بالسنة يرجع إلى أن إعداد الميزانية ومناقشتها واعتمادها يتطلب وقتا وجهدا لا يقل عن سنة.
- ♦ **مبدأ الشمول:** يقضي هذا المبدأ أن تكون الموازنة العامة للدولة شاملة لجميع النفقات والإيرادات بحيث تظهر الإيرادات إجماليا بدون خصم أي نوع من المصروفات المتعلقة بجبايتها ويتم صرف المصروفات في حدود الاعتمادات المخصصة بالموازنة فقط وهو ما يعرف بقاعدة: عدم تخصيص الإيرادات وتخصيص النفقات.

♦ **عدم التخصص:** وهو أن تخلط جميع الإيرادات التي تحصلها الخزنة لحساب الدولة في مجموعة واحدة بحيث تمول كافة النفقات العامة للدولة دون التمييز بين إيراد وآخر حسب مصدره.

♦ **مبدأ الوحدة:** وتعني أن تكون للدولة موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وإيراداتها على اختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة¹⁸.

وهناك استثناءات واردة على مبدأ وحدة الميزانية من بينها¹⁹:

♦ **الميزانيات الملحقة:** إذ تجيز المادة 44 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية اللجوء للميزانيات الملحقة لكن بنفس القواعد المقررة لإقرار الميزانية أي موافقة البرلمان.

♦ **الميزانيات غير العادية (الاستثنائية):** لمواجهة نفقات مرتبطة بظروف استثنائية والميزانية الاستثنائية غالبا ما تمول بمصادر استثنائية كالقروض.

♦ **الميزانية المستقلة:** إذ أن الكثير من الدول تضع ميزانيات مستقلة للأشخاص المعنوية المتمتع بالاستقلال الإداري سواء كانت تجارية أم إدارية أم إقليمية إذ أن الاستقلال الإداري لتلك الأشخاص لا فائدة منه إذا لم يتوج باستقلال مالي بإعداد ميزانياتها وتحديد نفقاتها دون إشراف من قبل وزير المالية وان المصادقة على التقديرات المتعلقة بنفقاتها ومداخيلها لا يتم من قبل البرلمان بل من قبل الأجهزة المحددة في القانون المنظم لهذه الهيئات وهذه الهيئات تتحمل العجز في الميزانية دون أن يؤثر ذلك على ميزانية الدولة.

♦ **حسابات الخزينة:** تتمثل وظيفة الخزينة في جمع إيرادات وصرف النفقات المسجلة في قانون المالية، والتنسيق بين هاتين العمليتين غير أن التنسيق ليس أمرا سهلا ذلك أن الخزينة قد تحصل على مبالغ نقدية لا يمكن اعتبارها إيرادات وتقوم بصرف نفقات تعود إليها لاحقا كإقراض الموظفين أموال لإنجاز سكنات أو شراء سيارات على أن يتم إرجاعها على دفعات، أو أن تقوم الدولة بشراء سلعة لتقوم ببيعها بسعر أعلى وهذه العمليات لا يمكن اعتبارها إيرادات ولا نفقات.

ولما كانت المبالغ المذكورة لا تشكل إيرادات ولا نفقات فان الدولة تسجل تلك المبالغ في حسابات خاصة تعرف بحسابات الخزينة وهذه الحسابات لا تفتح إلا بقانون وتتضمن تسجيل العمليات النقدية التي تخرج عن الإيرادات والنفقات المسجلة في الميزانية العامة للدولة.

3.7 أهمية الميزانية العامة: للميزانية العامة أهمية من عدة جوانب ندرج أهمها فيما يلي:

♦ **أهمية الميزانية العامة من الناحية السياسية:** تتمتع الميزانية العامة من الناحية السياسية بأهمية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، ذلك لأن إرغام السلطات التنفيذية بأن تتقدم، وفي كل عام إلى المجالس النيابية من أجل أن يجيز لها نواب المجلس القيام بصرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات يعني إخضاعها للرقابة المستمرة لهذه المجالس، وتتجلى رقابتها على أعمال الحكومة من خلال قدرتها على تعديل الاعتمادات التي تطلبها أو حتى رفضها لمشروع الميزانية الذي تتقدم به السلطة التنفيذية²⁰.

♦ **أهمية الميزانية العامة من الناحية الاقتصادية:** لقد أصبحت الميزانية العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو

الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد، وقد تستخدم الميزانية العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتعتمد إستراتيجية الميزانية العامة في تحقيق ما سبق ذكره على تغيير مستو الطلب الكلي في الاتجاه المناسب مستخدمة في ذلك الضرائب والنفقات، ومن الواضح كبر حجم الموازنة هو العامل الفعال في تحقيق هذه الأهداف، كما يجب أن يتوافق حجم الميزانية وتكوينها مع الظروف الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق بعض الأهداف المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة، ولهذا أصبحت الميزانية الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي، كما تعتبر جزء من الخطة المالية وأداة لتنفيذها. وفي الأخير تعتبر الميزانية العامة كأداة للتأثير المقصود على الحية الاقتصادية للدولة ومنه أصبحت عاملا هاما للحياة الاقتصادية في مختلف الدول²¹.

♦ **أهمية الميزانية من الناحية الاجتماعية:** تستخدم الميزانية العامة كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق الأهداف والأغراض الاجتماعية وتحقيق التوازن الاجتماعي بإزالة التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع الواحد. فقد تستخدم سياسة إحداث فوائض في الميزانية العامة بفرض ضرائب تصاعدية على أموال الأغنياء وأصحاب الثروات ورؤوس الأموال الكبيرة من مستثمري ومنتجين وأصحاب مصانع ومؤسسات وغيرهم، ومن ثم استخدام محصلات الضريبة المأخوذة منهم وتوظيفها في القنوات الاجتماعية، وتحقيق الأغراض الاجتماعية كمساعدة الفقراء في المجتمع من خلال إنفاق تلك المبالغ مثلا في دعم أسعار السلع الاستهلاكية، وتقديم إعانات اجتماعية كالضمان الاجتماعي، وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم: كالتهليل، الصحة إعانات للذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وأرامل وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية.

إن استخدام الميزانية العامة في تحقيق الأغراض الاجتماعية يساعد الفقراء ماليا ونقديا ونفسيا، فلا يشعرون بحدة الفوارق المالية بينهم وبين الأغنياء، فتقليل التفاوت في الدخل يعتبر هدفا ترمويا اقتصاديا واجتماعيا في آن واحد²².

♦ **أهمية الميزانية العامة من الناحية المحاسبية:** تمر الميزانية العامة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية.

وتبدو أهمية الميزانية العامة من الناحية المحاسبية واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الميزانية، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للميزانية العامة، والذي يتضمن الإيرادات والنفقات الفعلية التي حصلت وأنفقت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للميزانية العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة²³.

II - المعطيات المجمعة:

1. تطور وضعية الميزانية العامة في الجزائر:

تتطلب دراسة وضعية الميزانية العامة في الجزائر تحليلها بتغطية ثلاث نقاط أساسية خلال سلسلة زمنية للوقوف على منحنى تحركاتها، وتتمثل النقاط الأساسية في إجمالي الإيرادات العامة، إجمالي النفقات العامة ورصيد الميزانية، والجدول الموالي يلخص تطور الميزانية العامة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 01: تطور وضعية الميزانية العامة في الجزائر وسعر البترول خلال الفترة 2008-2017

الوحدة: مليار دينار للنفقات والإيرادات ودولار لسعر البترول

السنوات	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية	المتوسط السنوي لسعر البترول (أوبك)
2008	2763	4882,2	2119,2-	97,26
2009	3273,5	4502,4	1228,9-	61,67
2010	2923,4	6468,9	3545,5-	79,5
2011	3198,4	8272,6	5074,2-	111,26
2012	3455,65	7428,7	3973,05-	111,67
2013	3895,315	6024,131	2128,816-	108,66
2014	3927,748	6995,769	3068,021-	98,95
2015	4552,542	7656,331	3103,789-	52,39
2016	5011,581	7297,494	2285,913-	43,73
2017	5635,5	6883,2	1247,7-	54,19

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات:

- وزارة المالية، قوانين المالية للسنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2017، 08-06-2018:

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances> □

- وزارة المالية، الرصيد النهائي للخزينة السنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 08-06-2018:

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

- Board and executive team, Statistical Review of World Energy, 05-05-2018:

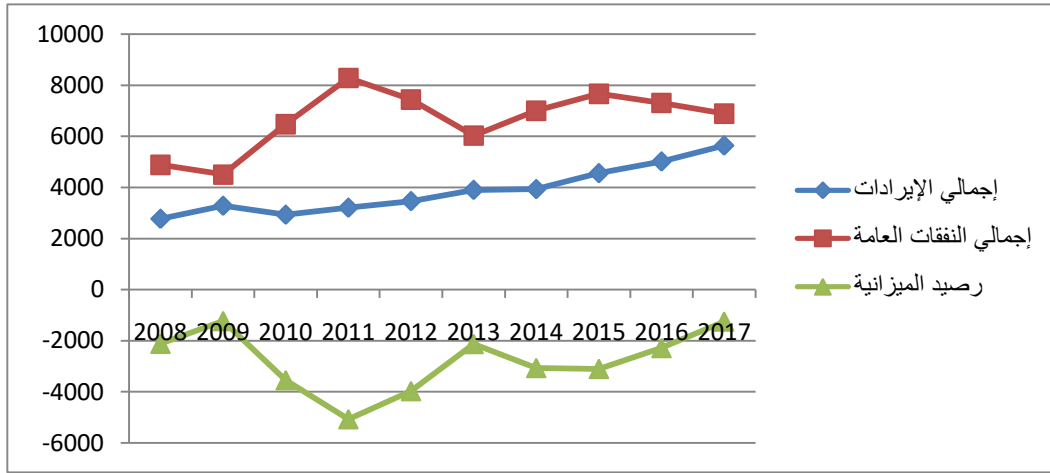
<https://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/excel/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2018-all-data.xlsx>

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم 01 يتضح أن الميزانية العامة قد سجلت عجزا سنويا كبيرا ومتواصلا خلال الفترة 2008-2017، وكانت أكبر قيمة له سنة 2012 حيث قدر العجز بـ 3973,05 مليار دج والذي تتخطى قيمته قيمة الإيرادات الكلية التي قدرت خلال نفس السنة بـ 3455,65 مليار دج.

ويعود السبب في العجز المسجل إلى انخفاض الإيرادات الكلية من جهة والسياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر من خلال تنفيذ برنامجين، أولهما البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 الذي ركز في جانب كبير منه على تحسين معيشة السكان (الصحة، الماء، الغاز، الكهرباء) وتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل، الأشغال العمومية وبناء المساكن، وثانيهما برنامج توظيف النمو 2010-2014 والذي يتضمن إطلاق مشاريع جديدة واستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها²⁴. واستمر العجز رغم توجه السلطات نحو سياسة ترشيد النفقات في قانوني المالية 2015 و2016.

والشكل البياني الموالي يوضح تحركات كل من إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الميزانية.

الشكل رقم 02: تطور المؤشرات الرئيسية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2008-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 01.

2. أثر الجباية البترولية على الإيرادات العامة:

تتكون الإيرادات العامة من عدة عناصر وتختلف أهمية هذه العناصر من دولة إلى أخرى، وباعتبار الجزائر تعتمد على مورد البترول بصورة أساسية سنحاول دراسة العلاقة التي تربط بين الجباية البترولية والإيرادات العامة والتي نلخص معطياتها في الجدول الموالي.

الجدول رقم 02: تطور إجمالي الإيرادات والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الجباية البترولية	إجمالي الإيرادات	نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات %	معدل نمو الجباية البترولية %
2008	1715,4	2763	62,08	/
2009	1927	3273,5	58,86	12,33
2010	1501,7	2923,4	51,37	22,07 -
2011	1529,4	3198,4	47,81	01,84
2012	1561,6	3455,65	45,19	02,11
2013	1615,9	3895,315	41,48	03,48
2014	1577,73	3927,748	40,16	02,36 -
2015	1722,94	4552,542	37,85	09,20
2016	1682,55	5011,581	33,57	02,34 -
2017	2200,12	5635,5	39,04	30,76

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات:

- وزارة المالية، قوانين المالية للسنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2017، 06- 08- 2018:

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances>

- وزارة المالية، الرصيد النهائي للخزينة السنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 06- 08- 2018:

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

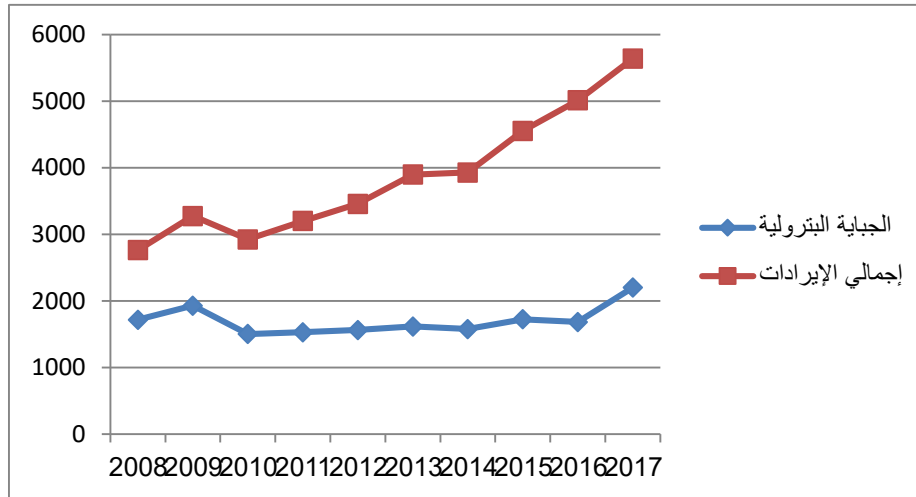
يتضح من خلال الجدول رقم (02) مايلي:

- ♦ توجد علاقة طردية بين الإيرادات العامة والجباية البترولية.
- ♦ سجلت قيمة الجباية البترولية تقلبات كبيرة خلال الفترة 2008-2017 حيث ارتفعت قليلا بين سنتي 2008 و2009 مسجلة نسبة نمو تقدر ب 12,33% إلا أنه سرعان ما انخفضت تدريجيا لتحقيق أكبر نسبة نم سالب بين سنتي 2009 و2010 تقدر ب 22,07%، لتعاود التحسن من جديد وصولا إلى نسبة نمو تقدر ب 09,20% سنة 2015.

♦ تساهم الجباية البترولية بنسبة كبيرة في الإيرادات الكلية للميزانية العامة، حيث كانت تمول أكثر من نصف الإيرادات الإجمالية خلال الفترة 2008-2010، لكن سرعان ما أخذت هذه النسبة تتراجع تدريجيا ووصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 2016 حيث قدرت بـ 33,37٪ لتعاود الارتفاع من جديد وصولا إلى نسبة 39,04٪ سنة 2017.

♦ إن تراجع نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة فرض على السلطات رفع بقية إيرادات الميزانية خارج البترول والتفكير الجدي في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لعدم استقرار هذه الأخيرة.

الشكل رقم 03: تطور إجمالي الإيرادات والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 02.

3. أثر الجباية البترولية على النفقات العامة:

ترتبط النفقات العامة بشكل غير مباشر بالجباية البترولية التي تساهم بدورها في توفير إيرادات كفيلا بتغطيتها، وباعتبار الجزائر دولة ريعية تركز إيراداتها بشكل أساسي على البترول سنحاول معرفة مدى مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة.

الجدول 03: تطور إجمالي النفقات والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الجباية البترولية	إجمالي النفقات العامة	نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي النفقات العامة %
2008	1715,4	4882,2	35,14
2009	1927	4502,4	42,79
2010	1501,7	6468,9	23,21
2011	1529,4	8272,6	18,49
2012	1561,6	7428,7	21,02
2013	1615,9	6024,131	26,82
2014	1577,73	6995,769	22,55
2015	1722,94	7656,331	22,50
2016	1682,55	7297,494	23,06
2017	2200,12	6883,2	31,96

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات:

- وزارة المالية، قوانين المالية للسنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2017، 08-06-2018:

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances>

- وزارة المالية، الرصيد النهائي للخزينة السنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 08-06-2018:

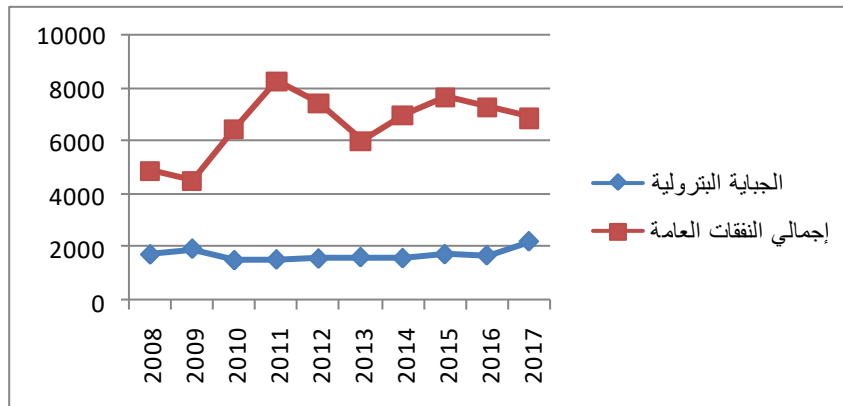
<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

يتضح من خلال الجدول أعلاه مايلي:

- ♦ شهدت النفقات العامة منحى تصاعدي خلال الفترة 2008-2011 على الرغم من انخفاض الجباية البترولية وقد مولت هذا الإنفاق من خلال صندوق ضبط الموارد، وقد ارتفعت نسبة تمويل الجباية البترولية للنفقات العامة من 35,14% سنة 2008 إلى 42,79% سنة 2009، لتبدأ في التراجع نسبيا وصولا إلى 18,49% سنة 2011.
- ♦ انخفاض النفقات العامة خلال سنتي 2012 و2013 على الرغم من ارتفاع الجباية البترولية وزيادة تغطية هذه الأخيرة للنفقات العامة مقارنة بالسنوات السابقة حيث انتقلت إلى 21,02% و 26,82% على التوالي.
- ♦ ارتفاع النفقات العامة خلال سنتي 2014 و2015 وقاربت نسبة مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة حوالي 21,50% وهي نسبة معتبرة في ظل انخفاض أسعار البترول سنة 2014.
- ♦ انخفضت النفقات العامة خلال سنة 2016 نسبيا نبعانا لانخفاض الجباية البترولية وقاربت نسبة مساهمة هذه الأخيرة في تغطية النفقات العامة حوالي 23,06%.
- ♦ سجلت سنة 2017 انخفاضا ملحوظا في النفقات العامة مقارنة بالسنوات الأخيرة رغم ارتفاع الجباية البترولية التي غطت حوالي 31,96% منها.

والشكل البيانية الموالي يلخص بشكل أوضح تطور كل من الجباية البترولية والنفقات العامة.

الشكل رقم 04: تطور إجمالي النفقات والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 03.

III- النتائج ومناقشتها:

عالجت هذه الدراسة العلاقة التي تربط بين الميزانية العامة ومكوناتها والجبائية البترولية وتم التوصل إلى

النتائج التالية:

- ♦ تقع الميزانية العامة للجزائر بين مطرقة تقلبات الجباية البترولية وسندان تواضع الإيرادات العادية.
- ♦ سجلت الميزانية العامة للجزائر عجزا مستمرا خلال الفترة 2008-2017 مرده إلى سببين أساسيين:
 - أولها إتباع الجزائر لسياسة إنفاقه توسعية مما أدى إلى ارتفاع كبير في حجم النفقات العامة: وانتهجت الجزائر هذه السياسة للارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار البترول خاصة في السنوات التي سبقت 2008، والتي سرعان ما أخذت بالتذبذب متجهة في غالب الأحيان إلى الانخفاض والتي انعكست بدورها سلبيا على العوائد البترولية.

• ثانيهما تراجع الجباية البترولية بسبب التقلبات التي شهدتها أسعار البترول والمبالغة في اعتماد الميزانية العامة على الجباية البترولية كمصدر رئيسي لتمويل الميزانية في ظل تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع واحد ألا وهو قطاع البترول.

♦ زيادة الجباية البترولية كان له أثر إيجابي على المدى القصير لاسيما في ظل الطفرة التي عرفتها أسعار البترول والتي غطت تقريبا العقد الأول من الألفية الثانية، لكن سرعان ما تحول إلى أثر سلبي في الأجل الطويل بسبب المخططات الآنية وعدم للتخطيط للمدى البعيد.

الخلاصة:

لم تعد الميزانية العامة مجرد بيان مالي يقابل بين الإيرادات والنفقات العامة للدولة، وإنما أصبحت أداة تتخذها الدولة لتباشر من خلالها جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، لذا فإن أي خلل يلحق بهذه الميزانية سوف ينعكس بشكل مباشر على تحقيق تلك الأهداف، وينتج ذلك الخلل أساسا من المبالغة في النفقات أو العجز في تمويل الميزانية العامة.

من خلال الدراسة تبين أن الميزانية العامة للجزائر سجلت عجزا متتاليا خلال العشرية الأخيرة والذي يرجع بشكل أساسي إلى التقلبات التي طرأت على جانب الإيرادات لارتباطها بمورد غير مستقر مثل الجباية البترولية والتي ترتبط في حد ذاتها ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، ما يجعلنا نؤكد أن الميزانية العامة باتت رهنا للتقلبات في الجباية البترولية، ولتجنب حدوث عجز في الميزانية العامة ندرج جملة من التوصيات مفادها:

♦ يجب أن تقوم الدولة بترشيد النفقات بصفة فعلية وعدم التوسع فيها لارتفاع إيرادات البترول لتجنب الضغوط التي قد تحدثها إذا ما انخفضت تلك الإيرادات وبرمجتها حسب الأولوية.

♦ يجب على الدولة أن تقوم بتنوع مصادر الإيرادات وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وذلك لن يتأت إلا من خلال خلق اقتصاد متنوع قائم على عدة قطاعات تملك الجزائر المقومات الطبيعية والبشرية التي تساعد على تفعيلها والتحرر بصفة فعلية من التبعية لقطاع أحادي وهو قطاع البترول متقلب العوائد وغير القابل للتحكم.

♦ إصلاح النظام الضريبي في الجزائر خاصة في مجال البترول والتركيز على جعله يتفادى قدر الإمكان تقلبات أسعار البترول ويمكن من رفع قيمة الجباية البترولية.

♦ ترشيد استخدام أموال صندوق ضبط الموارد التي وجه جزء كبير منها لتغطية العجز في الميزانية العامة بدل تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

- الإحالات والمراجع:

1. أحمد بلجيلالي. (2015). أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر. العراق: مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 7. العدد 14. جامعة الأنبار. العراق. ص. 78.
2. فاطمة ساجي. (ديسمبر 2017). فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة. مجلة الميعار. العدد 20. المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشرسي. تيمسليت. الجزائر. ص 205.
3. النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية: التصميم والتطبيق. (15 أوت 2012). صندوق النقد الدولي. ص. 12-14. 2018-06-09: <https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-publications-loe-pdfs/external/arabic/np/pp/2012/081512a.ashx>
4. الجباية البترولية. الأكاديمية التعليمية. 10-06-2018: http://www.academia.edu/12073195/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A%D8%B1%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9_pp_1

5. جميلة قنادزة. (2010-2011). *الجبائية البترولية في الجزائر*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان. الجزائر. ص. 38 - 40.
6. محمد يونس الصائغ. (2010). *أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي*. مجلة الرافدين للحقوق. المجلد 12. العدد 46. جامعة الموصل. العراق. ص. 204-205.
7. هيام خزل ناشور. (نوفمبر 2012). *العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي*. مجلة العلوم الاقتصادية. المجلد الثامن. العدد 31. ص. 3.
8. حامد عبد الحسين الجبوري. (دون سنة نشر). *أهمية العائدات النفطية والعوامل المؤثرة فيها*. شبكة النبا المعلوماتية. 25 أوت 2016. <https://annabaa.org/arabic/energy/7671>
9. هيام غزعل ناشور. المرجع سبق ذكره. ص. 3-4.
10. محمد عباس المحرزي. (2003). *اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة*. الطبعة الأولى. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص. 383.
11. حمدي أحمد الفناني. (1992). *اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق: دراسة اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. ص. 116 - 117.
12. سعد بن حمدان اللحياني. (1997). *الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي*. السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. الطبعة الأولى. ص. 26.
13. المادة 06. القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية. الجريد الرسمية. العدد 28. الصادر في 10 جويلية 1984. ص. 1040.
14. المادة 03. القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بقوانين المالية. الجريد الرسمية. العدد 35. الصادر في 15 أوت 1990. ص. 132.
15. المواد 23 و 24 و 35. القانون رقم 90 - 21. المرجع سبق ذكره. ص. 1042 - 1043.
16. محمد خالد المهيني. *محاضرات في المالية العامة*. المعهد الوطني للإدارة العامة. 11-05-2018: http://www.ina.edu.sy/tbl_images/file000166.25.3.2014.pdf
17. المادة 11. القانون رقم 84-17. المرجع سبق ذكره. ص. 1041.
18. تسعديت بوسبعين. كمال حوشين. *تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحوكمة والموازنات العامة للدولة مع الإشارة إلى حالة الجزائر*. الملتقى الدولي حول الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات المنعقد يومي 19 و 20 نوفمبر 2013. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشلف. ص. 6.
19. *مقياس الميزانية العامة للدولة*. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر. 08. 05. 2018: <http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/ctebenarab/chap1sec2.html>
20. طاهر الجنابي. (دون سنة نشر). *علم المالية العامة والتشريع المالي*. جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر. ص. 107.
21. مسعود دراوسي. (2005 - 2006). *السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر: 1990 - 2004*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. ص. 137-138.
22. زوبير دغمان. (2016-2017). *مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة*. كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير. جامعة محمد الشريف مساعدي. سوق أهراس. الجزائر. ص. 102.
23. مسعود دراوسي. المرجع سبق ذكره. ص. 138-139.
24. جمال سويح. عطاء الله بن طيرش. (مارس 2017). *تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات*. مجلة اقتصاديات المال والأعمال. المجلد 1. العدد 1. المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف. ميلة. الجزائر. ص. 211-212.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

آسيا سعدان، سعاد شعبانية، (2018). الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2017- 2018)، مجلة رؤى اقتصادية، (01)08، جامعة الوادي، الجزائر، ص. 139-153.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

المصنف - غير تحاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category